

إعادة تأهيل مراكز الرصد واستعراض خريطة الفواق الزلزالية الحكومة تتخذ الإجراءات للبدء ببناء ٧٧٠ مسكناً في حلب واللاذقية



الوطن

الأهلي بهدف تأطير وتوجيه كل الموارد الوطنية المتوفرة بشكل منهجي ومخطط لخدمة المواطنين المتضررين. ووجه المهندس عربوس الوزارات بمتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية في إطار الانتقال إلى مرحلة التعافي والتعامل مع تداعيات آثار الزلزال في مختلف القطاعات ومواجهة التحديات الناجمة عن الزلزال وفي مقدمتها تأمين السكن للمتضررين وتلبية جميع احتياجاتهم وإعادة النشاط الاقتصادي للزلازل الذي ضرب عدداً من المحافظات السورية في الساس من شباط الماضي وتسبب بخسائر بشرية وأضرار مادية كبيرة طالت العديد من المباني والبنى التحتية الحيوية في مختلف القطاعات. وأكد المجلس على استمرار التنسيق مع قطاعات القطاع الخاص وفعاليات المجتمع

فيها إعادة تأهيل وتدعيم عشرات آلاف المنازل، وفي الوقت نفسه متابعة واقع مراكز الإيواء والخدمات الإغاثية والطبية المقدمة فيها وتجاوز أي حالات خلل قد تحدث. وأكد المجلس بذل كل الجهود الممكنة والإمكانات المتوفرة لإنجاز هذه الميادين بالسرعة القصوى ووضعها في خدمة المهنيين من الزلازل في محافظتي حلب واللاذقية وتأمين أراضٍ لهذا الغرض تعود ملكيتها للمؤسسة العامة للإسكان للمتضررين، مع مواصلة بحث ودراسة كل الخيارات الممكنة والطروحات المقدمة من مختلف الجهات للوصول إلى الصيغ الأنسب لمواجهة تحديات تأمين السكن لشعرات آلاف الأسر المتضررة ومواجهة تداعيات هذه الكارثة. وفي سياق متصل استعرض مجلس الوزراء

خريطة تتضمن توزيع الفواق الزلزالية في المنطقة بشكل عام مع الرؤى والمقترحات العلمية لإدارة الأخطار المحتملة في هذا المجال، حيث وافق المجلس على إعادة تأهيل مراكز الرصد الزلزالي التي دمرتها المجموعات الإرهابية خلال الحرب على سورية، وتعزيز عمل مراكز الرصد وتأمين احتياجاتها المادية والمالية وتأمين المعدات اللازمة لتقوم بعملها على الشكل الأمثل والكفاءة المطلوبة إضافة إلى رفدها بالكوادر المتخصصة والخبرة. وجدد المجلس التأكيد على أهمية تطوير الكود السوري بما يخص الزلازل ودراسة الأنماط الإنشائية للأبنية وتوصيفها وتحديث خرائط الخط الزلزالي على أسس علمية دقيقة، وتعزيز دور المركز الوطني للزلازل وفق مهام إحدائه.

إجازات الاستيراد لم تتأثر بقرار التشدد بمنح الإجازات

مدير عام الضرائب لـ«الوطن»: الربط الإلكتروني يحقق العدالة الضريبية والتشبيك بين القطاعات «اقتصاد دمشق»: الذين اعتبروا القرار يؤدي لاحتكار السوق غير مستوردين ولم يتقدموا بطلب إجازة استيراد منذ سنوات

عبد الهادي شباط



أوضح مدير عام هيئة الرسوم والضرائب مندر ونوس لـ«الوطن»، أن عدم منح براءة الذمة المالية للمستوردين إلا بعد قيامهم بالربط الإلكتروني مع قاعدة البيانات المركزية بالإدارة الضريبية جاء بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٥٧٩/١ الذي صدر عن نهاية الشهر الماضي (شباط) مستنداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية ببدء فاعلية حالات استخراج إجازات الاستيراد بغير أسماء أصحابها، وهو من الإجراءات التي تعمل عليها وزارة المالية (الهيئة العامة للضرائب والرسوم) بهدف تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وتعزيز الالتزام الضريبي للمكلفين، وفتح إمكانية التشبيك بين القطاعات والمكلفين بحيث يضمن للمشتري من المكلفين الذين يقومون بالاستيراد فواتير تحميل رمز الاستجابة السريعة QR) وتم إصدارها من خلال الربط مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية، مما يعزز ونوحياتها ووقتها ويتيح لهم تسجيلها ضمن حساباتهم التي يجب لاحقاً إبرازها للإدارة الضريبية عند الطلب.

كما أن هذا الإجراء لا يتطلب من المستوردين أي تعديل على قواعد عملهم الحاسوبية أو الإجراءات التي يقومون بها، وأن آلية الربط المطلوبة مع الإدارة الضريبية متاحة وإن لم يتوفر الاتصال الدائم مع شبكة الإنترنت (يمكنه إصدار الفواتير بشكل دائم وعند وجود اتصال مع شبكة الإنترنت يتم ترحيل هذه الفواتير إلى قاعدة البيانات المركزية)، وهذا الإجراء يتيح للمكلف المستورد تثبيت مبيعاته بالكامل من خلال هذا الربط وبالتالي تحديد رقم عمله (المبيعات) المعتمد بينما كشف مصدر في مديرية اقتصاد دمشق وريفها لـ«الوطن» أن معدل منح إجازات الاستيراد لم يتأثر بجمة المعايير التي حددتها رئاسة مجلس الوزراء للوصول على إجازة الاستيراد، مبيّناً أن متوسط منح الإجازات بدمشق وريفها نحو ٦٠ إجازة يومياً ولم يتغير هذا المعدل قبل أو بعد قرار مجلس الوزراء

التجاري- كشف حسي من غرفة التجارة- كتاب مخصصات من وزارة الصناعة- كتاب التأمينات- فاتورة أولية. بينما طلب من وزارة المالية عدم منح براءة الذمة المالية للمستوردين إلا بعد قيامهم بالربط الإلكتروني مع قاعدة البيانات المركزية بالإدارة الضريبية ومن وزارة الصناعة وعدم منح المستورد الضريبي كتاب مخصصات إلا بعد التأكد من أن المنشأة قائمة وتعمل ومستمرة بالعمل والإنتاج. ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلبت التقيد بإجراء كشف حسي ميداني منسق عند منح السجل التجاري الجديد - تغيير المركز التجاري- تعديل عملية السجل التجاري والتقيد بإجراء الكشوف الحسبية العشوائية بصورة دائمة على السجلات القديمة والسجلات التي تمسح شهرياً (أفراد - شركات) والتأكد من استمرار نشاطهم التجاري وقيام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجولة تفتيشية كل ٦ أشهر بالتنسيق للمستورد التجاري يعطى على أساسه براءة ذمة وتبلغ شهرية للاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية بذلك وإذا لم يكن وجود للمستورد لا يمنح براءة ذمة حتى يأتي صاحب العلاقة ويطلب بالعنوان المذكور في المنشآت الصناعية لإعطاء براءة الذمة لمدة ستة توضع أن المنشأة قائمة، وفي حال توقف الصناعي ينبه بتوجيه كتاب رسمي إلى وراثتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة بتوقيف هذا الصناعي وإيضاً الكشف على المستودعات وليس على المغار والتأكد من وجود العمال، وطلب من اتحاد غرف الصناعة السورية عدم تحديد العضوية قبل التأكد من أن المنشأة قائمة وتعمل وكذلك طلب من اتحاد غرفة التجارة السورية عدم تحديد العضوية ومنع كتاب منح إجازة استيراد إلا بعد إبراز عدد من الوثائق أهمها الكشف الحسي- براءة الذمة المالية - السجل



الحوافز التي طال انتظارها عميد المعهد العالي للتنمية الإدارية: طبقنا مراحل التنمية الإدارية في سورية بالمقلوب وبدأنا من حيث يجب أن ننهي

معايير اختيار معاون الوزير والمدير العام ليس لها علاقة بالإدارة



طلال ماضي

بعد أكثر من ستة أشهر على إصدار النظام النموذجي لتفخيز الوظيفي للعاملين في الجهات العامة، وإرباك العديد من هذه الجهات في هذا النظام، وبالرغم من محاولات التنمية الإدارية لإطلاق البرامج والمشاريع والخطط من أجل تحسين الإدارة العامة إلا أن الواقع يدل على أن الإدارة ليست على ما يرام.

عميد المعهد العالي للتنمية الإدارية الدكتور سامر مصطفى أكد في تصريح صحيفي لـ«الوطن» أن تراجع واقع التنمية الإدارية في سورية حقيقة وهي ليست على ما يرام، ويعود السبب إلى العمل على تطبيق أفكار إدارية في غير وقتها، وهناك مراحل لتطبيق التنمية الإدارية من ثلاث خطوات، لكن في سورية للأسف تم البدء من المرحلة الثالثة قبل إحداث المرحلتين الثانية والأولى، داعياً إلى إعادة النظر في مشروع التنمية الإدارية وإعادة البدء من الخطوات الأولى من الموارد البشرية ورواتبها وأجورها وكيفية تعيينها في المكان الذي يناسبها، ومن ثم الانتقال إلى المراحل الأخرى وتدريتها وإيصال فن نصل إلى نتيجة.

وبالنسبة إلى نظام الحوافز أكد مصطفى أنه موجود منذ عشرات الأعوام في جميع المؤسسات، ولم يؤت ثماره لكون وظيفته وتحسين الإنتاجية في العمل وقتية عندما تضطر للعمل الإضافي، لكن الحاجة اليوم لتأمين الحد المناسب من الرواتب والأجور ثم تنتقل إلى الحوافز وفي حال عدم تأمين الحد الأدنى للأجور كفل ما يمنح ليس

سحافط عليها وتحذيرها إلى العمل، وجميع هذه الخبرات تترك العمل الوظيفي وتتجه إلى القطاع الخاص وإلى خارج البلد والسبب تدني رواتبها؟ والخطوة الأولى للمحافظة على هذه الخبرات حسب مصطفى تأمين مستلزمات العمل الحففي والرواتب والأجور ومتطلباته، وجميع أصحاب الخبرات يتكون العمل عندما يجدون أنه لا يوجد مسار وظيفي في حياتهم الوظيفية، وهذا المسار يجب رسمه من قبل التنمية الإدارية الواجب عليها تحديد المسارات، لافتاً إلى

فيه، وهناك محاربة لخريج المعهد لأنه يأتي ويحدث بلغة إدارية لا تشبه اللغة الشببية والتقليدية القائمة في المؤسسات، وقالت: نجد تفكك كخريج مرعي على جنب يمكن استبداله بموظف فئة ثانية، ولا يوجد قانون يحفظ حقله وحتى الحق المادي المخصوص برسوم الحوافز كان وفقاً للمرسوم ٧٥ بالمئة تم تقليصه حتى أصبح ١٣ بالمئة على راتب التعويضات، وتم رفعه من مرسوم تعديل تعويضات الأساتذة إلى ٢٠ بالمئة على راتب التعويضات وشخصياً كنت أقتاضى ٣٠٠٠ ليرة العام الفائت.

وسأل متابعون لمسار التنمية الإدارية هل جمع الحوافز في الجهات العامة وتقسيمها إلى مكافآت تشجيعية وعلاوات تشجيعية وتحفيز بدلاً من تقسيم الدولة إلى أنشطة وقطاعات خدمية واقتصادية وأنشطة فخرية سيكون الأفضل؛ وهل تم إهمال بعض أنظمة الحوافز الذكبية التي كانت موجودة وحافظت على بعض الكوادر كما هو الحال في الهيئة الناظمة للانضباط والمصرف المركزي والمصارف العامة؛ وهل معاملتهم معاملة الموظف الإداري يستسيب بهجرة الكفاءات من القطاع العام للخاص؛ وهل تم الدخول في البسب الفني لكل جهة عامة وإدارة وهل تم تأخذ من الوقت عدة أشهر ومعاملة أخرى مالوفة يمكن أن تسير في يومين؛ وكيف ستساق الأنشطة الفكرية والبنية والكثير من الملاحظات والخاوف بحاجة إلى من يشرحها؛ والخوف الأكبر أن يكون مصير الحوافز كما هو الحال في اختيار الإدارات العليا.

التجار يضغطون باتجاه تصدير الثوم

لجنة تجار ومصدري سوق الهال لـ«الوطن»: كميات الثوم فائضة عن احتياجات السوق والحكومة رفضت التصدير



جلنار العلي

يبدو أن أزمة «الثوم» التقليدية تلوح بالآفاق، وكما حدث في العام الماضي، كميات فائضة ومنع تصدير، وذلك حسبما أفاد أحد تجار سوق الهال في دمشق، لافتاً إلى أن الثوم لا يعد من المواد الأساسية في المطبخ لذا فإن استهلاكه قليل وأغلب الأسر تعتمد منذ بداية الموسم على تخزين كميات تكفيها منه طوال فصل الشتاء، نالاً تخوف التجار في السوق من تلف المادة مع بداية الموسم الجديد في الشهر القادم، وبالتالي خسارتهم. وحول ذلك، كشف عضو في لجنة تجار ومصدري سوق الهال لـ«الوطن»، أن الفائض من المادة يبلغ ١٥٠٠ طن مهدة بالتلف في حال لم يتم تصديرها، مشيراً إلى أن ذلك لا يعني تلف هذه الكمية فقط وإنما يؤثر على معظم زراعاتنا محمية وغير قابلة للتصدير وليس هناك فائض كبير منها معد للتصدير. وأضاف العقاد: إن الكمية تصدّر كميات كبيرة إلى دولتي الكويت والسعودية في حين تصدّر إلى العراق كميات متواضعة من البطاطا، لافتاً إلى إجمالي الصادرات اليومية إلى العراق ودول الخليج بحدود ١٠ برادات فقط، موقفاً أن يزداد الطلب على البطاطا من قبل السعودية الموجودة في صالاتها رمضان القادم وأن تتحسن الصادرات بشكل طفيف، وتوقع العقاد أن يكون هناك وفرة في إنتاج الخضر والفواكه خلال شهر رمضان

إلا أن هذه المطالبات قوبلت بالرفض خوفاً من حدوث شح بالمادة كما حدث في البصل، علماً بأن هذه الكميات فائضة وخارجة عن احتياج السوق المحلية، متابعا: «نحن بحاجة ولجان لدينا دراسة بحقيقة الأمور أكثر من أصحاب القرار الذين يتابعون المجرىات على الورق، بالوقت الذي تكون موجودين وبالتالي ارتفاع سعرها». وأشار عضو اللجنة إلى أنه منذ ثلاثة أشهر سمحت الحكومة بتصدير حيوانات وذلك نتيجة قلة استهلاك المادة من قبل المواطنين، لافتاً إلى المحاولات التي تقوم بها اللجنة منذ نحو الشهرين والمطالبات التي توجهت بها لجمع الجهات المعنية كوزارتي الزراعة والصيد البحري واللجنة الاقتصادية، ولكن اليوم قطع التجار الأمل بتسويق

توقع أن تنخفض أسعار الخضر في رمضان

العقاد لـ«الوطن»: استيراد الخضر ممنوع ونقوم بتصدير الكمأة إلى الكويت والسعودية

رامز محفوظ

الأمير الذي سؤدي إلى انخفاض أسعارها بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة وذلك في حال استقرار الطقس كما هو عليه حالياً وخصوصاً أن الزراعات المحمية تحتاج إلى أجواء دافئة ومستقرة من أجل أن يزداد إنتاجها. وبخصوص استيراد بعض الأصناف من الخضر والفواكه والتي يزداد الطلب عليها السابقة والتصدير يقتصر حالياً على مادة الكمأة بشكل رئيس إضافة لداني التفاح والبزيتقال، مرجحاً السبب في انخفاضها لضعف المنافسة مع الدول الأخرى التي تورد الخضر إلى دول الخليج مثل دولة مصر التي تصدر البطاطا لهذه الدول وليس لدينا القدرة على منافستها وعدم توافر كميات من البصل للتصدير فضلاً عن توافر معظم أنواع الخضر لدى دول الخليج خلال الفترة الحالية ناهيك عن أن إنتاجنا من الخضر والفواكه للموسم الحالي بالكاد يحقق الاكتفاء الذاتي باعتبار أن إنتاج الخضر في العراق كميات كبيرة من مادة البصل مع انخفاض سعره خلال شهر رمضان مع زيادة إنتاجه بشكل أكبر، مبيّناً بأن إنتاج البصل الفريك هذا العام يقرب من إنتاج العام الماضي. وعن أسباب قيام السورية للتجارة بزيادة حصص العائلة من مادة البصل عبر البطاقة الإلكترونية إلى ٤ كيلو غرامات أسبوعياً بدلاً من ٢ كيلو، حسبما علمت «الوطن» أوضح العقاد بأن السورية للتجارة قامت بذلك من أجل تصريف الكميات الموجودة في صالاتها من المادة وذلك بالتوازي مع بدء إنتاج البصل الفريك وإحتلال الجهات المعنية كوزارتي الزراعة والصيد البحري واللجنة الاقتصادية، ولكن سعر مبيع البصل في صالاتها.